

المرجعية الدينية لآراء ابن مضاء النحويّة

Religious reference of the grammatical opinions of Ibn Mada

* د. عمر تشيش

Dr. Omar TCHICHE

جامعة أمين العقال حاج موسى أق أخموك – تمنراست / الجزائر.

مخبر الدراسات الأدبية واللغوية الأندلسية – جامعة تلمسان / الجزائر.

University Amin Aloka Hadj Moussa Ag Akhamouk – Tamanghasset-
Algeria

tchiche.omar@cu-tamanrasset.dz

تاريخ النشر: 2021/11/04

تاريخ القبول: 2021/06/13

تاريخ الإرسال: 2020/11/09

ملخص البحث

يُعدّ كتاب "الردّ على النحاة" الذي ألفه ابن مضاء القرطبي (ت. 592هـ) طفرة بين الكتب التي أُلِّفت في النحو العربي ونقده، وذلك لما اشتمل عليه من آراء جريئة؛ حيث ذهب مؤلفه إلى الاعتراض على كثير من أصول النحو التي أجمع عليها جمهور النحويين. وإذا كان أكثر دارسي النحو المحدثين يصف الآراء التي بسطها ابن مضاء القرطبي في كتابه بالثورة النحويّة التي استلهمها من مذهبه الظاهري، فإنّ بعضهم يرى أنّ في ظاهريّة ابن مضاء نظراً. ولهذا فإنّنا سنحاول أن نسلط الضوء على المرجعية الدينيّة التي بنى عليها ابن مضاء آراءه النحويّة في هذا المقال الوصفيّ التحليلي.

الكلمات المفتاحيّة: ابن مضاء؛ ثورة؛ نحو؛ ظاهري؛ مرجعية؛ دينيّة.

Abstract :

The book "The Refutation of the Grammarians" written by Ibn Mada al-Qurtubi (513-592H) was a leap among the books written in Arabic grammar and its criticism for the bold opinions it contained.

Its author went to object to many of the origins of grammar on which the majority of grammarians are unanimous.

And if most scholars of modern grammar describe the opinions that Ibn Mada elaborated in his book as a grammatical revolution that was inspired by his Zahiri school, then some of them think that it was not his doctrine.

For this reason, we will try to shed light on the religious refernece on which Ibn Mada built his grammatical views in this descriptive analytical article.

* عمر تشيش tchiche.omar@cu-tamanrasset.dz

Keywords: Ibn Mada; Revolution; Grammar; Zahiri; Religious; Reference.



مقدمة

يقف الدارسون المحدثون من آراء ابن مضاء النحوية موقفا متباينا؛ فمن مؤيد يرى فيها باكورة تيسير النحو العربي وتحذيره من الصعوبات التي تُنفر منه، ومن معارض يراها دعوة حقيقية إلى هدم هذا النحو ونقض أصوله المتينة التي يقوم عليها.

وأيا يكن، فإن ابن مضاء القرطبي قد ناقش في كتابه "الرد على النحاة" بعض أصول النحو عند النحاة الأوائل، فوقف منها موقفا يغلب عليه التنفيد، حتى وصّف أكثر الدارسين المحدثين آراءه التي بسطها في كتابه بالثورة النحوية التي استلهمها من مذهبه الظاهري؛ في حين ذهب بعضهم إلى أنّ في ظاهريّة ابن مضاء نظر.

فهل كان المذهب الظاهري هو المرجعية الدينية التي بنى عليه ابن مضاء آراءه النحوية؟ هذا ما سأحاول الإجابة عنه في هذا المقال الوصفي التحليلي، وفق الخطة الآتية:

- مقدمة.
- أولا: عصر ابن مضاء.
- ثانيا: مرجعية ابن مضاء الدينية.
- خاتمة.

أولا: عصر ابن مضاء¹

ولد ابن مضاء -على التراجيح من أقوال المؤرخين- سنة 513هـ، وتوفي سنة 592هـ، فيكون قد عاش ما يقرب من تسع وسبعين سنة.

وإذا علمنا أنّ دولة الموحّدين قد تمّ لها مُلك المغرب وأكثر الأندلس نحو سنة 540هـ على حساب دولة المرابطين²، تبين لنا أنّ ابن مضاء قد ولد في أحضان دولة المرابطين، وأمضى من عمره في أثناء حكمها -بل وهي في فترة أفولها- ما يقرب من سبعة وعشرين عاما، ليُتمّ الاثنان وخمسين عاما المتبقية من حياته في كنف دولة الموحّدين.

وإذا كان ابن مضاء قد ألف كتابه المشهور "الرّد على النّحاة" في عصر الموحّدين³، فإنّه من المهمّ معرفة ما قضاه من سنيه إبان حكم المرابطين، لتبيّن معتقده وعناصر تكوينه العلميّ في مرحلة الطّلب، لما لذلك من تأثير في ما نادى به من آراء نحويّة في كتابه المذكور آنفاً.

وبتحديد الفترة الزّمنية التي عاش فيها ابن مضاء، يتّضح أنّها شملت جلّ القرن السّادس الهجريّ؛ ولهذا فإنّ أثره أن أعرض في هذا الفصل عصر المؤلّف، الذي هو مزيج بين دولتي المرابطين والموحّدين، لا عصر الكتاب الذي يقتصر على دولة الموحّدين.

على أنّه ليس ممّا يُحتاج إليه في هذا البحث معرفة التاريخ العامّ للأندلس في القرن السّادس الهجريّ، ولكن يكفي الوقوف على التاريخ الثّقافيّ لهذا العصر، ولاسيّما ما تعلّق بالجانبين العقديّ والفقهيّ من جهة، والنّحويّ من جهة أخرى؛ كلّ ذلك على نحو مرّكز يوضّح الأساس العقديّ لآراء ابن مضاء النّحويّة.

1- في العقيدة والفقه

كان الأندلسيّون والمغاربة إبان عهد المرابطين على معتقد أهل السّنّة والجماعة؛ يتعبّدون الله وفق مذهب الإمام مالك؛ فقد عرفوه على أيدي ثلّة من العلماء الذين سافروا إلى المدينة ابتغاء طلب العلم، فلقوا مالكا وأخذوا عنه، ثمّ قفلوا راجعين إلى الأندلس ناشرين مذهبه عقيدةً وفقهاً، «وأشهر من تتردّد أسماؤهم في القيام على هذا المذهب ثلاثة هم: عبد الملك بن حبيب السُّلمي (ت. 239هـ)، ويحيى بن يحيى اللّيثي (ت. 234هـ)، وعيسى بن دينار (ت. 212هـ)»⁴.

فبفضل الله -أولاً-، ثمّ بجهود هؤلاء العلماء الثلاثة وتلامذتهم توطّد المذهب المالكيّ في الأندلس والمغرب منذ أوائل حكم المسلمين لهذه البلاد، وظلّ بما منفردا حتّى القرنين الخامس والسادس الهجريّين اللّذين عرفا تحركاً للمذهب الظّاهري على يد ابن حزم.

وممّا تميّز به المذهب المالكيّ أنّ حاله في بلاد الأندلس والمغرب كحاله في معقله مدينة الرسول -صلى الله عليه وسلّم-؛ مذهب قائم على الأخذ بالكتاب والسّنّة على فهم سلف الأئمّة، وقد بقي لدى الأندلسيّين كما يقول ابن خلدون غضباً: «ولم يأخذ تنقيح الحضارة وتهذيبها كما وقع في غيره من المذاهب»⁵، ومعنى ذلك أنّه عندهم مذهب توقيفيّ لا إعمال فيه للرأي بإزاء النّصوص الشرعيّة قطعيّة الثّبوت والدّلالة⁶.

ويذهب عبدالله كنون إلى أنّ مذهب مالك لم يتوطّد في بلاد الأندلس باعتباره مذهباً فقهياً فقط، بل بوصفه عقيدة كذلك، لأنّ التّلازم فيه بين الفقه والاعتقاد ممّا لا يخفى⁷.

وبلغت العناية بالمسائل الفقهية الفرعية أوجهاً في أواخر عهد المرابطين، وحظي الفقهاء لدى السّلاطين الذين أدنّوهم وشاوروهم في المهمّات، فكانت الدّولة «لا تُورد ولا تُصدر إلّا عن نظرهم»⁸. وإذا علّم أنّ ابن مضاء كان مُبرّزا في غير ما علم من علوم الدّين واللّغة، أمكن القول إنّ من «خيرة تلاميذ [عصر المرابطين]»⁹، ومن ثمّ أمكن الاستنتاج أنّ الأندلس في هذا العصر «لم تخل معاهدها من الأعلام المجيدين في كلّ فنّ، وأنّ ما قاله المراكشي -من أنّه لم يكن أحد من مشاهير ذلك الزّمان يعتني بالأصول- فيه إطلاق ينبغي أن يُنزّه قول المؤرّخ عنه»¹⁰.

هذا مجمل ما تميّزت به الحياة الدّينية زمان المرابطين؛ وأمّا الموحّدون، فإنّ الباحث يجد صعوبة في تحديد عقيدتهم ومذهبهم الفقهيّ على نحو دقيق، وذلك لاختلاف المؤرّخين والدارسين في هذه المسألة؛ فمن قائل إنّهم كانوا أشعريّ المعتقد، لأنّ مؤسس الدّولة الأوّل "المهدي بن تومرت" «كان جلّ ما يدعو إليه علم الاعتقاد على طريق الأشعرية»¹¹، ومن قائل بأنّ عقيدتهم كانت مزيجاً بين الشّيع والاعتزال، إذ إنّ ابن تومرت -كما يرى شوقي ضيف- قد أسّس عقيدة الموحّدين وثبّتها بقوة مستضيئاً بالنّحل في عصره، ولعلّ أهمّ نحتين استمدّ منهما الأسس لتلك العقيدة هما: الشّيع والاعتزال¹².

على أنّ شوقي ضيف له في المسألة أكثر من رأي؛ ففضلاً عن قوله السّابق، نجده في مقدّمة كتاب "الرّد على النّحاة" يستدلّ بما قاله عبد الواحد المراكشي في الذّهاب إلى أنّ ابن تومرت «يظهر أنّه لقّن ... أصول مذهب الأشاعرة»¹³، ويؤيّد هذا القول رأي عبد الله كنون من أنّ ابن تومرت كان على طريقة الأشاعرة؛ من تأويل المتشابه وعدم إقراره على ظاهره خوفاً من الوقوع في التّجسيم¹⁴.

ويوضّح كنون هذه المسألة في موضع آخر من كتابه "النبوغ المغربيّ في الأدب العربيّ" متحدّثاً عن ابن تومرت: «وكان أكثر ما يدعو إلى الأخذ بمذهب الأشاعرة في الاعتقاد، وخاصّة في تأويل المتشابه من الآي والأحاديث، الذي كان المغاربة لا يجنحون إليه أخذاً بمذهب السّلف في ترك التّأويل وإقرار المتشابهات كما جاءت؛ مشدّداً التّكثير عليهم في ذلك، وربّما رماهم بالتّجسيم. ولذلك سمّى أتباعه بالموحّدين تعريضاً بخصومه من رجال الدّولة والفقهاء وعامة أهل المغرب الذين كانوا كلّهم على مذهب السّلف في العقيدة»¹⁵.

ومن هنا يبدو أنّ ابن تومرت قد أقام دولته على أساس ديني، ولكن أيّ أساس؟! أنّه المهديّ المنتظر، والإمام المعصوم! فقد «لبث الخطباء مدى طويلا في أيّام الموحّدين يذكرونه بوصفه الإمام المعصوم والمهديّ المعلوم من فوق منابر المغرب كافّة»¹⁶.

ولعلّه يجدر التنبيه على أنّ الخليفة الموحديّ يعقوب المنصور أضطّرّ في عهده إلى عدم الاستمرار في مغالطة الرعيّة ببعض المعتقدات البدعيّة التي أقرّتها دولتهم؛ كالمهدويّة وعصمة الإمام، فأمرهم بالتخلّي عنها¹⁷.

وأيا تكن العقيدة التي كان عليها خلفاء الدولة الموحّدية، فإنّ أكثر الرعيّة وجلّ أهل العلم -إن لم يكونوا كلّهم- كانوا سنّيين لا يرضون الدّخول في مذهب الموحّدين الذي يقرّ بمهدويّة ابن تومرت وعصمة الإمام¹⁸، ولا أدلّ على ذلك من ثورة القاضي عياض (ت.544هـ) عليهم، ومنابدته لمعتقدهم. ويذهب شوقي ضيف في موضع آخر إلى أنّ الخلفاء الموحّدين كانوا ظاهرين في الفقه، إذ يقول: «وتوفّي عبد المؤمن فخلفه ابنه يوسف... وكان مثل أبيه وإمامه ابن تومرت نائرا على كتب المذاهب الفقهيّة وما بها من كثرة الفروع والعلل والأقيسة، معتنقا لمذهب أهل الظاهر»¹⁹.

وتجدر الإشارة -كذلك- إلى أنّ ابن مضاء اتّصل بالخليفين الموحّدين الثاني والثالث، وهما يوسف بن عبد المؤمن بن عليّ (ت.580هـ) ويعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن (ت.595هـ)؛ فكان قاضي الجماعة في دولة يوسف، وشغل هذا المنصب ما شاء الله في دولة يعقوب الذي وقع في عهده حادثان كبيران: أولهما ما كان منه من محاربة الفلسفة والتّضيق على المشتغلين بها، وعلى رأسهم ابن رشد الحفيد؛ غير أنّه كفّ عن ذلك. والثاني هو دعوته إلى الأخذ بظاهر الكتاب والسنة، ونبد كتب مذهب مالك²⁰.

ففي أيّام يعقوب «انقطع علم الفروع، وخافه الفقهاء، وأمر بإحراق كتب المذهب [المالكي] بعد أن يجرد ما فيها من حديث رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- والقرآن، ففعل ذلك، فأحرق منها جملة في سائر البلاد، كمدوّنة سحنون، وكتاب ابن يونس، ونوادر أبي زيد ومختصره، وكتاب التّهذيب للبرادعيّ، وواضحة ابن حبيب، وما جانس هذه الكتب ونحوها»²¹.

ويروي عبد الواحد المراكشي، الذي شاهد بعض ما حدث زمان الموحّدين، أنّه كان يؤتى منها يومئذ بالأحمال إلى مدينة فاس، فتوضع وتضرم فيها النيران. كما يروي أنّ يعقوب قد أمر بترك الاشتغال بعلم الرأْي والخوض في شيء منه، وتوعّد على ذلك بالعقوبة الشديدة، «وكان قصده في الجملة محو

مذهب مالك وإزالته من المغرب مرّة واحدة، وحمل الناس على الظاهر من القرآن والحديث، وهذا المقصد بعينه كان مقصد أبيه وجده، إلّا أنّهما لم يُظْهَرَا، وأظهره يعقوب»²².

ويستدلّ عبد الواحد المراكشي على ظاهرية يعقوب بما أخبره به «غير واحد ممّن لقي الحافظ أبا بكر بن الجدد، أنّه أخبرهم قال: لما دخلت على أمير المؤمنين أبي يعقوب أوّل دخلة دخلتها عليه، وجدت بين يديه كتاب ابن يونس، فقال لي: يا أبا بكر، أنا أنظر في هذه الآراء المتشعبة التي أُحدثت في دين الله، رأيت يا أبا بكر المسألة فيها أربعة أقوال أو خمسة أقوال أو أكثر من هذا، فأبيّ هذه الأقوال هو الحقّ، وأيتها يجب أن يأخذ به المقلّد؟ فافتتحت أبيّ ما أشكل عليه من ذلك، فقال لي وقطع كلامي: يا أبا بكر ليس إلّا هذا؛ وأشار إلى المصحف؛ أو هذا، وأشار إلى كتاب سنن أبي داود، وكان عن يمينه؛ أو السيّف! فظهر في أيام يعقوب هذا ما خفي في أيام أبيه وجده»²³.

ويظهر من هذا وغيره أنّ ثورة الموحّدين على المرابطين لم تكن سياسيّة فحسب، بل كانت دينيّة أيضاً؛ وقد تجلّت مظاهرها -على وجه الخصوص- في العقيدة والفقه، ذلك أنّ ابن تومرت كان يرى المرابطين «مُجَسِّمَةً، كما كان يرى علماءهم يهتمّون في الدّين بالفروع دون الأصول»²⁴.

ويرى محمد عيد أنّ أمراء الموحّدين قد حقّقوا خصائص المذهب الظاهريّ عمليّاً -مع اختلافهم في إخفاء ذلك وإظهاره-، تلك الخصائص التي قوامها العودة إلى التّصوُّص لاستقراءها في عمق واجتهاد لا يخرج عن النّصّ، وعدم تقليد أحد مع القدرة على الاجتهاد²⁵.

وأما عبد الله كَتُون فيذهب إلى أنّ الموحّدين كانوا يدعون إلى الاجتهاد، ولم يكونوا ظاهريّة كما يعتقد بعض الباحثين، و له في ذلك عدّة حجج؛ منها أنّ إعجاب الخليفة يعقوب المنصور بآبن حزم لا يكفي للحكم عليه وقومه بأنّهم كانوا على مذهبه. ثمّ إنّ المنصور قد جمع من كتب السنّة أحاديث في العبادات كان يملّيها على النّاس ويكافئ على حفظها، داعياً بذلك إلى التّمسك بالسنّة أكثر من الانتماء إلى مذهب معيّن²⁶.

ومن حججه كذلك ما أورده المقرّي في "نفح الطّيب" من أنّ يعقوب المنصور «له فتاوى مجموعة حسب ما أدّى إليها اجتهاده، وكان الفقهاء ينسبونه إلى مذهب الظّاهر»²⁷، فالعبارة الأولى توحى بميله إلى الاجتهاد، في حين توحى العبارة الثّانية بأنّ الفقهاء إنّما كانوا يتجنّون عليه ويرمون بالظّاهريّة²⁸.

وأما الحجة الكبيرة الدّالة على أنّ الموحّدين لم يكونوا على مذهب أهل الظّاهر هي الكتب التي خلّفها ابن تومرت و«نشرها المستشرق الجريّ جولدزهيير، وتشتمل على كتاب أعزّ ما يطلب والعقيدة

المرشدة وكتاب الطهارة... إلى غير ذلك من تعاليق المهدي، وكلها ليس فيه ذكر للظاهرية ولا لعلم من أعلامها.. بل إن في تعاليقه الأصولية ما يعارضها؛ وهو إثبات القياس ومدحه مما لا ينجح إليه أهل الظاهر كما هو معلوم. وإذا كان هذا إمام الموحدين ومهديهم الذي أسس دولتهم ومهد لمذهبهم لا يرى رأي الظاهرية ولا يبدي نحوها أدنى ميل فلا شك في أن خلفاء كانوا كذلك. وإنما كان الفقهاء ينسبونهم إليها تشبيعا عليهم»²⁹.

وبإمعان النظر، يميل الرأي إلى أن الخلفاء الموحدين لم يكونوا على مذهب أهل الظاهر؛ ففضلا عن الحجج التي أوردها أصحاب هذا الطرح، يمكن الاستدلال بقول يعقوب المنصور السابق: «يا أبا بكر، أنا أنظر في هذه الآراء المتشعبة التي أحدثت في دين الله، أرايت يا أبا بكر المسألة فيها أربعة أقوال أو خمسة أقوال أو أكثر من هذا، فأني هذه الأقوال هو الحق، وأيتها يجب أن يأخذ به المقلد؟»³⁰، فهذا القول يشي بأن المنصور قد وقع في حيرة من أمره بين الأقوال الفقهية المتضاربة، ولم يعرف راجحها من مرجوحها، ولو كان على مذهب الظاهرية لما تردد في ترجيح أقوال شيخهم ابن حزم، وهو (أي: يعقوب) الخليفة، لا يخشى في ذلك لومة لائم.

2- في النحو

عرف أهل المغرب والأندلس النحو العربي منذ أوائل القرن الثاني الهجري، وكان مذهب الكوفة أول ما عرفوه على يد جودي بن عثمان المؤزوري (ت. 198هـ)، الذي رحل إلى المشرق وتلمذ لأئمة الكوفيين كالكسائي (ت. 189هـ) والفراء (ت. 207هـ)، وهو أول من أدخل إلى موطنه كتب الكوفيين وأول من صنف به في النحو، وما زال يُدرسه لطلابه حتى قبض³¹.

ويبدو أن مذهب البصريين النحوي قد تأخر وصوله إلى الأندلس التي أولت عنايتها لمذهب الكوفيين، إلى أن رحل الأفشنيق (ت. 307هـ) إلى المشرق، حيث التقى بمصر أبا جعفر الدينوري، وأخذ عنه كتاب سيبويه رواية، وأقرأه لتلاميذه بقرطبة³².

ولم يُلِّم أهل المغرب والأندلس بالمذهب البصري إلا بعد مدة من دخوله بلادهم³³، ويرجع الفضل في ذلك للرباطي (ت. 353هـ) الذي كان له علم بالفلسفة والمنطق والكلام، ورحل إلى المشرق هو أيضا، ولقي بمصر أبا جعفر ابن النحاس، وتلقى عنه "الكتاب" رواية، ثم عاد إلى قرطبة دارسا له، ومدرسا إياه لطلابه، وقد أسعفه في ذلك ذكاه الحاذق وقدرته على الاستنباط وتحليل العبارات والغوص في العلل³⁴.

وقد اهتمّ طلبة النحو بشرح الرّاحي لكتاب سيبويه، لأنّه حثهم على «تدبّر أصول هذا العلم، وعرض الآراء فيها على محكّ النقد المتحرّر، والحرص على حسن الاختيار»³⁵.

أمّا آراء البغداديين النحويّة فقد وصلت إلى المغرب والأندلس بعد فترة طويلة نسبياً من ووصول آراء المصنّين إليهما؛ وكان البغداديون يعتمدون -في الغالب- على الترجيح بين آراء البصريين والكوفيين. وعلى نهج نخبة بغداد سار نخبة الأندلس والمغرب؛ يمزجون بين آراء الكوفة والبصرة فضلاً عن بغداد، ويختارون الأرجح منها، على أنّهم لم يقصروا درسهم النحويّ على الانتخاب من آراء تلك المدارس والترجيح بينها، بل خالفوهم في كثير من المسائل التي تفردوا فيها بآراء جديدة أدّى إليه اجتهادهم³⁶.

هذا وقد اهتمّ نخبة المغرب والأندلس بالتأليف في النحو مُدّ عرفوا هذا العلم، ويمكن إجمال الدوافع التي حدّت بهم إلى الاهتمام بالتصنيف النحويّ في العناصر الآتية³⁷:

- صون الألسنة عن اللّحن.
- منافسة المشاركة في هذا العلم بتأليف كتب نحويّة تضاهي ما ألفوه.
- تراجع الاهتمام بالنحو في المشرق في القرنين السادس والسابع الهجريين، وخوف المغاربة على هذا العلم من الضياع.
- شرح الكتب النحوية المطوّلة ككتاب سيبويه.
- وأما عن أشهر نخبة هذا العصر، ففي عهد المرابطين نجد: ابن القطّاع الصقلّي (ت. 514هـ)، وابن السّيد البطلوّسي (ت. 521هـ)، وأبو بكر محمّد بن عبد الملك بن السّراج الشّنتريّ (ت. 549هـ) أحد أئمّة العربيّة المبرزين فيها.
- وأما في عهد الموحّدين، فقد برز من النّخبة طائفة من العلماء الذين طارت شهرتهم في الآفاق، ومنهم: ابن الباذش الغرناطيّ (ت. 528هـ)، والسّهيّليّ (ت. 571هـ)، والجزوليّ (ت. 607هـ)، وابن خروف (ت. 609هـ)، وابن مضاء القرطبيّ (ت. 592هـ) الذي تُعنى به في هذا البحث.
- لقد عاش ابن مضاء في عصر مزدهر من تاريخ الأندلس والمغرب؛ تميّز بتنوّع العلوم المختلفة، وانتشار المعارف بين النّاس؛ وكان للأجواء الثقافيّة التي عاش فيها فضل كبير في تكوين شخصيّة العلميّة، وتوجيه آرائه النحويّة.

ثانياً: مرجعيّة ابن مضاء الدّينيّة

تلخصت دعوة ابن مضاء القرطبي إلى تيسير النحو -أو ما اصطلح عليه بعض الدارسين بثورة ابن مضاء- في الاعتراض على بعض الأصول النحوية لدى المتقدمين، ونجملها في العناصر التالية³⁸:

- الاعتراض على نظرية العامل.
- الدعوة إلى إلغاء العلل التواني والثالث.
- الاعتراض على القياس.
- الدعوة إلى إلغاء التمارين غير العملية وما لا يفيد في النطق.

وقد اشتهر ابن مضاء القرطبي بين الدارسين المحدثين بأنه ظاهري المذهب، ولم يتوان كثير منهم عن عزو ما نادى به من آراء نحوية في كتابه "الرد على النحاة" إلى نزعة الظاهرية وولائه لدولة الموحدين التي كانت على هذا المذهب -في زعمهم-.

ولقد رأينا فيما سبق أنّ في ظاهريّة الموحّدين نظر، ولا يمكن الجزم بها على وجه اليقين، بل إنّ ثمة من الدارسين من ينفي ذلك، ومنهم عبد الله كنون الذي بدت حججه أقوى من حجج من قال بخلاف رأيه. وقد أبداه في ذلك بكري عبد الكريم، الذي استدلل بحججه (أي: بحجج عبد الله كنون) في نفي الظاهرية عن الموحدين، وقال بعد أن عرض تلك البراهين بأنه إذا كان الموحّدون أنفسهم لا تربطهم علاقة وثيقة بالظاهريّة فإنّ ما قيل عن ابن مضاء أنّه طبق المذهب الظاهريّ في النحو لإرضاء الخلفاء الموحّدين، يصبح قولاً لا معنى له، ولا يعضده دليل³⁹.

وبغض النظر عن علاقة الموحّدين بالمذهب الظاهريّ، فإنّ السؤال الذي يفرض نفسه بالحاح: هل كان ابن مضاء ظاهريّاً بالنظر إلى الآراء التي اشتمل عليها كتابه "الرد على النحاة"؟

إنّ الباحث عن جواب لهذا السؤال فيما قاله الدارسون المحدثون يجد نفسه بين قولين اثنين: فأما القول المشهور فيقطع بظاهريّة ابن مضاء، وهو الذي عليه أكثر الباحثين، وعلى رأسهم شوقي ضيف محقق كتاب "الرد على النحاة"، إذ يؤكّد ذلك قائلاً: «وإنّ من يرجع إلى نصوص كتاب "الرد على النحاة" يلاحظ ملاحظة واضحة أنّ صاحبه تائر على المشرق، وهي ثورة تعتبر امتداداً لثورة أميره عليه. وأيضاً فإنّه يلاحظ نزعة ظاهريّة في ثنايا الكتاب، ممّا يؤكّد صلة صاحبه بثورة الموحّدين على كتب المذاهب، ومن يعرف؟ ربّما كان ابن مضاء أحد المؤلّبين على هذه الثورة، إن لم يكن المؤلّب الأول كما يقضي بذلك منصبه»⁴⁰.

وهذا القول يمكن التعقيب عليه من وجوه: أولها أنّ ابن مضاء في كتابه لم يخصّ نخاة المشرق بالرّد، بل ردّ على النخاة عموماً ممّن كان يرى بطلان أصولهم النحويّة؛ مشرقيهم ومغربيهم. وثانيها أنّه ليس بين أيدينا نصّ لابن مضاء أو غيره من المتقدّمين يؤكّد أنّ كتابه جاء امتداداً لثورة خلفاء الموحّدين على المشرق، بل إنّ هؤلاء ما حاربوا إلّا الفقه المالكيّ على وجه الخصوص، وليس بقيّة المذاهب كما تبّه على ذلك جورج طرابيشي⁴¹. والأمر الثالث، هو أنّ النزعة الظاهريّة التي لحظّها شوقي ضيف في كتاب "الرّد على النخاة" قد لا تعدو أن تكون تأثراً نسيئاً بالمذهب الظاهريّ في بعض أصوله، إذ ليس كلّ من وافق قوله قول مذهب معيّن كان معتقداً لذلك المذهب، ومن جهة أخرى فإنّ هذه النزعة لا دليل قاطع فيها على صلة ابن مضاء بما سمّاه شوقي ضيف ثورة الموحّدين على المشرق. ثمّ إنّ الأحكام التي ذهب إليها شوقي ضيف مبنية في جانب كبير منها على الملاحظة والفرض والتّخمين، لا على الدليل اليقينيّ، يدلّ على ذلك قوله: «...ومن يعرف؟ ربّما... إن لم يكن...».

ومع هذا فإنّ الحكم الذي أصدره شوقي ضيف بخصوص ظاهريّة ابن مضاء قد لقي صدى واسعاً في أوساط كبار الباحثين المعاصرين، ومنهم على سبيل المثال: محمّد عيد، الذي تأثّر به كثيراً، إلى حدّ إعادته أفكاره نفسها وبالأسلوب ذاته تقريباً، إذ يقول: «ولقد عاصر ابن مضاء أمراء الموحّدين الأربعة، وولي القضاء ليوسف ابن عبد المؤمن، ويعقوب بن يوسف، والثّورة الفقهية في عنفوانها، وأغلب الظنّ أنّه كان أحد قادتها، إن لم يكن قائدها العامّ، وقد امتدّت ثورته من الفقه إلى النّحو، وكان قوام اجتهاده فيه روح مبادئ الثّورة الفقهية [من] أطراح تقليد السّابقين دون تبيّن، [و] استقراء النّصوص كما هي، [و] ترك الطّنون والفروض»⁴².

ومن المؤيّدات لهذا الطّرح -أيضاً- خضر موسى محمّد حمّود، الذي يرى أنّ ابن مضاء «كان ظاهريّ المذهب، وقد كتب كتابه "الرّد على النخاة" يهدم فيه الأصول التي قام عليها النّحو العربيّ في المشرق»⁴³.

ومن الذين رأوا صلة وثيقة بين ابن مضاء والمذهب الظاهريّ، حسن منديل حسن العكيليّ الذي يرى أنّ هذا المذهب في الأندلس كان متأثراً بالدراسات الفقهية التي نشطت في القرنين الخامس والسادس الهجريّين على يد ابن حزم وابن مضاء⁴⁴.

وفي كتابه "دروس في المذاهب التحوّية"، يقول عبده الراجحي بأنّ ابن مضاء قد قدّم لكتابه "الرّدّ على النّحاة" بمقدّمة ظاهرية يكشف فيها عن صلة النّحو بالدين مؤكّدا أنّه (أي: ابن مضاء) إنّما يعمل بتعاليم الدّين في تقديم النصيحة للمسلمين⁴⁵.

وأما عبد السلام محمّد هارون فيؤيّد هو الآخر من قال بظاهرية ابن مضاء، ولكن بلهجة فيها شيء من التّهجّم عليه، فيقول: «إنّ مذهب ابن مضاء الظّاهريّ، وعقيدته الدّينية الخاصّة أفسدت عليه تفكيره... [ف] خلط، وأخرج دينه وعقيدته الخاصّة ليستخدمها في مهاجمة التّحويّين في أقوى معارقلهم»، يعني بذلك نظريّة العامل⁴⁶.

هذه طائفة من أقوال الباحثين الذين اعتقدوا أنّ ابن مضاء كان ظاهريّاً، وهي —على العموم— تدور في فلك الحُكم الذي أصدره شوقي ضيف.

وهناك من نادى بظاهرية ابن مضاء، ولكن بشيء من التّحقّظ، فحصرها في النّحو، على نحو ما قال به عبد الباقي بن عبد المجيد اليمانيّ⁴⁷.

وأما القول الثّاني في ظاهرية ابن مضاء، فيرى أصحابه أنّ الجزم بهذا الطّرح غير ممكن، ومنهم بكري عبد الكريم، الذي استند في دعم رأيه إلى أنّنا لا نجد أحدا من المؤرّخين واللّغويّين القدامى يذكر أنّ ابن مضاء كان ظاهريّاً وأنّ كتاب "الرّدّ على النّحاة" كان تطبيقاً لهذا المذهب، بل لا يعدّو وصفهم لهذا الكتاب أنّه كتاب خرج به صاحبه عن مألوف أهل العربيّة⁴⁸.

ويستدل بكري عبد الكريم —زيادة على ذلك— بأنّ ابن فرحون قد ترجم له في "الدّيباج المذهّب" في ترجمة أعيان علماء المذهب"، الذي صنّفه في تراجم أعيان العلماء المالكيّة، وهذا يدلّ —حسب بكري— على أنّ ابن مضاء لم يكن ظاهريّاً ولم يخرج عن المذهب المالكيّ الذي كان سائداً في المغرب والأندلس⁴⁹.

ويستأنس لهذا الرّأي بما قاله عبد الله كتّون: «إذ كانت الرّعيّة وجلّ أهل العلم، إن لم نقل كلّهم سنّين في البلد، لا يرضون بالدّخول في ذلك المذهب [الذي كان عليه الموحّدون]، فأحرى أن يقوموا بالدّعاية له»⁵⁰.

ويقف بكري عبد الكريم عند علاقة ابن مضاء بالمذهب الظّاهريّ وقوف المحقّق المدقّق، لأهميّة النتيجة التي أراد استخلاصها: «إذ هناك فرق بين أن يكون ابن مضاء قد ألّف الكتاب وبث فيه آراءه الجديدة لمجرّد إرضاء الخليفة، وبين أن يكون قد وضعه عن اقتناع بضرورة إصلاح النّحو وتجديده. فرق بين

أن يكون إنما وضعه في غمرة إعجابه وتلبّسه بالمذهب الظاهريّ، وشعوره بضرورة تطبيقه بخلافه على علاقاته - إن كانت له علاقات - على النحو العربيّ، وبين أن يكون قد اطلع على هذا المذهب واكتفى بأن يستوحي منه الأصول التي تناسب القاعدة النحويّة، وحاول تطبيقها على نظام الجملة في اللغة العربيّة، وهو الاحتمال الذي نؤيّد على ما قدّمنا من أدلة وبراهين. وليس كلّ من تبىّ منهجا أو استفاد بمذهب من المذاهب محكوم عليه أن ينضوي تحت لواء هذا المذهب»⁵¹.

ثمّ يضيف بكري عبد الكريم بأننا عندما نقرأ كتاب الرّد على النّحاة قراءة فاحصة ونقارن ما جاء فيه من آراء نحويّة مع أصول المذهب الظاهريّ نجدها آراء لا تتوافق كلّها مع هذا المذهب، ذلك أنّ ابن مضاء، وإن ثار على بعض أصول النحو العربيّ كما ثار الظاهريّون على أصول الفقه، فإنّه لم يدع إلى إلغاء القياس والعلل جملة⁵² على نحو ما قال به الظاهريّة.

وبناء على ما سبق عرضه، أجد أنّ الحجج والبراهين التي قدّمها بكري عبد الكريم، والتي يعضد بها رأي عبد الله كنّون، حجج وحيهة، فليس بين أيدينا ما يثبت على وجه اليقين قطعا بأنّ ابن مضاء كان على مذهب الظاهريّة في الفقه.

ومّا ينبغي التنبيه عليه، عبارة قالها ابن مضاء في فاتحة كتابه "الرّد على النّحاة"، وهي: «وأسأل الله الرّضى عن الإمام المعصوم، المهديّ المعلوم، وعن خليفتيه»⁵³، فهذه العبارة تدلّ بمنطوقها على أنّ ابن مضاء كان يعتقد أنّ محمّد بن تومرت هو فعلا المهديّ المنتظر، فهل كان ذلك اعتقاده وقناعته حقيقة، أم قولاً مجمل عليه بحكم منصبه، ومُداراةً للخلفاء الموحّدين؟ هذه مسألة أتوقّف فيها ولا أقطع فيها بشيء، لعدم توفّر أدلة واضحة تحلّيها.

خاتمة

لقد حاولت في هذا البحث أن أتجذّر من الدّاتيّة والأحكام المسبقة - ما أمكن - في دراسة المرجعيّة الدّينيّة لابن مضاء، فكان أهمّ ما توصّلت إليه أنّه:

- لا يمكن الجزم يقينا أنّ ابن مضاء كان ظاهريّا في الفقه على نحو ما قال به أكثر الذين تناولوه بالبحث، فليس بين أيدينا ما يثبت ذلك على وجه قطعيّ، وغاية ما يمكن القطع به أنّه كان متأثرا بمذهب الظاهريّة في النحو، وظهر ذلك التأثير جليّا فيما نادى به من آراء نحويّة في كتابه "الرّد على النّحاة"، على أنّه لم يُوافق المذهب الظاهريّ أتمّ الموافقة، كما في قبوله العلل الأوّل، وجانباً من القياس.

- في فاتحة كتاب "الرّد على النّحاة" عبارة قالها ابن مضاء تثير الانتباه، وهي: «وَأَسْأَلُ اللَّهَ الرَّضَىٰ عَنِ الْإِمَامِ الْمُعْصُومِ، الْمَهْدِيِّ الْمَعْلُومِ، وَعَنْ خَلِيفَتَيْهِ»، فهذه العبارة تدلّ بمنطوقها - كما ذكرت في هذا البحث - على أنّ قول ابن مضاء يوافق معتقد الشيعة، وأنه كان يعتقد أنّ محمّد بن تومرت هو فعلا المهدي المنتظر. فهل كانت تلك قناعته حقيقة؟! أم إنّّه - فقط - قول حُمل عليه بحكم منصبه، ومُدارة للخلفاء الموحّدين؟ أم أنّ العبارة من زيادات النّسّاخ فحسب، وليست لابن مضاء؟!

هوامش:

¹ - هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمّد بن سعيد بن حريث بن عاصم بن مضاء بن مهتّد بن عُمر اللّخميّ. وهو مشهور بابن مضاء: جدّه السّادس. وينسب إلى قرطبة مسقط رأسه، إذ ولد بها سنة ثلاث عشرة وخمسمائة للهجرة (513هـ)، وفيها نشأ منقطعا إلى طلب العلم، حريصا على تلقّيه من أهله.

كان ابن مضاء عالما مُبْتَرِّزا في غير ما علم؛ فقيها عارفا بالفقه وأصوله، متقدّما في علم الكلام، ماهرا في الطّبّ والحساب والهندسة، حافظا للغات، بصيرا بالنحو مجتهدا فيه، ومتفردا فيه بآراء شدّت عن المألوف لدى النّحاة، بارعا في فنّ التصريف، كاتباً بليغا شاعرا، وهو ما أهله لأن يتولّى رئاسة القضاء على عهد الموحّدين. توفّي بإشبيلية عام 592هـ.. ترجمته في المصادر الآتية: السّيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنّحاة، تح. محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، د.م، ط.2، 1979م، 323/1. وابن فرحون: الدّيباج المذهّب في معرفة أعيان علماء المذهب، تح. محمّد الأحمديّ أبو التّور، دار الثّراث، القاهرة، د.ت، 208/1. وخير الدّين الزّركلي: الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط.15، 2002م، 146/1. وعبد الواحد المراكشي: المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تح. محمّد سعيد الغريان، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، الجمهوريّة العربيّة المتّحدة (سوريا+مصر)، د.ت، ص.320.

² - شوقي ضيف: تاريخ الأدب العربيّ (عصر الدّول والإمارات (الأندلس))، دار المعارف، القاهرة، د.ط، 1979م، ص.42.

³ - شوقي ضيف: مقدّمة "الرّد على النّحاة" لابن مضاء، دار المعارف، القاهرة، ط.2، 1982م، ص.13.

⁴ - محمّد عيد: أصول النّحو العربيّ في نظر النّحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللّغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط.5، 2006، ص.26.

⁵ - المقدّمة، مؤسّسة الرّسالة ناشرون، دمشق، ط.1، 2010م، ص.469.

⁶ - محمّد عيد: المرجع السّابق، ص.27.

⁷ - التّبوغ المغربيّ في الأدب العربيّ، دار الكتاب اللّبناني، بيروت، ط.2، 1961، 48/1.

⁸ - نفسه، 69/1.

- ⁹ - محمد إبراهيم البنا: مقدمة "الرّد على النّحاة" لابن مضاء، دار الاعتصام، د.ب، ط.1، 1979، ص.7.
- ¹⁰ - نفسه، ص.6-7.
- ¹¹ - عبد الواحد المراكشي: المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تح. محمد سعيد الغريان، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الجمهورية العربية المتحدة (سوريا+مصر)، د.ط، د.ت، ص.251.
- ¹² - من المشرق والمغرب (بحوث في الأدب)، دار نوبار للطباعة، مصر، ط.1، 1998م، ص.135.
- ¹³ - يُنظر: مقدمة "الرّد على النّحاة" لابن مضاء، ص.13.
- ¹⁴ - عبد الله كنون: المرجع السابق، 100/1.
- ¹⁵ - نفسه، 102/1.
- ¹⁶ - نفسه، 102/1.
- ¹⁷ - نفسه، 114/1.
- ¹⁸ - نفسه، 116/1.
- ¹⁹ - تاريخ الأدب العربي (عصر الدول والإمارات (الأندلس))، ص.42.
- ²⁰ - يُنظر: محمد إبراهيم البنا: المرجع السابق، ص.7-8.
- ²¹ - عبد الواحد المراكشي: المرجع السابق، ص.354.
- ²² - نفسه، ص.354-355.
- ²³ - نفسه، ص.355-356.
- ²⁴ - شوقي ضيف: مقدمة "الرّد على النّحاة" لابن مضاء، ص.13-14.
- ²⁵ - محمد عيد: المرجع السابق، ص.30.
- ²⁶ - عبد الله كنون: المرجع السابق، 125/1.
- ²⁷ - أحمد بن محمد المقرئ التلمساني: نفع الطّيب من غصن الأندلس الرّطيب، تح. إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، د.ط، 1988، 120/3.
- ²⁸ - عبد الله كنون: المرجع السابق، 125/1.
- ²⁹ - نفسه، 125/1.
- ³⁰ - عبد الواحد المراكشي: المرجع السابق، ص.355.
- ³¹ - شوقي ضيف: المدارس النّحويّة، دار المعارف، القاهرة، ط.2، 1972م، ص.288-289.
- ³² - نفسه، ص.289.
- ³³ - حفيظة يحيوي: إسهامات نخاة المغرب والأندلس في تأصيل الدّرس النّحويّ خلال القرنين السادس والسّابع الهجريّين، مخبر الممارسات اللّغويّة في الجزائر، جامعة مولود معمري (تيزي وزو)، الجزائر، 2011م، ص.74.
- ³⁴ - شوقي ضيف: المدارس النّحويّة، ص.290.

- 35 - محمد المختار ولد أباه: تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.2، 2008م، ص.224.
- 36 - حفيظة يحياوي: المرجع السابق، ص.75-76.
- 37 - نفسه، ص.76-78.
- 38 - ينظر: ابن مضاء، الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف.
- 39 - بكري عبد الكريم: المرجع السابق، ص.38.
- 40 - يُنظر: مقدمة "الرد على النحاة" لابن مضاء، ص.19.
- 41 - نقد نقد العقل العربي (وحدة العقل العربي الإسلامي)، دار الساقى، بيروت، ط.3، 2010م، ص.ص.98-297.
- 42 - محمد عيد: المرجع السابق، ص.30.
- 43 - النحو والنحاة: المدارس والخصائص، عالم الكتب، بيروت، ط.1، 2003م، ص.180.
- 44 - محاولات التيسير النحوي الحديثة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.1، 2010م، ص.18.
- 45 - دار النهضة العربية، بيروت، ط.2، 1988م، ص.218.
- 46 - عبد السلام محمد هارون: قطوف أدبية حول تحقيق التراث، ص.156.
- 47 - يُنظر: إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تح. عبد المجيد دياب، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض، ط.1، 1968م، ص.33.
- 48 - يُنظر: أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، ص.38.
- 49 - نفسه، ص.38.
- 50 - عبد الله كنون: التبوغ المغربي في الأدب العربي، 116/1.
- 51 - بكري عبد الكريم، المرجع السابق، ص.39.
- 52 - نفسه، ص.39.
- 53 - يُنظر: ابن مضاء، الرد على النحاة، ص.71.